الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5858
بتغير قدره
+1.6
0.03%

شركة مملوكة لـ «المستقبل» توقع عقداً بقيمة 2 مليون دولار

أكدت شركة المستقبل العالمية للاتصالات في بيان نشر على موقع البورصة ان شركة المستقبل الدولية للاتصالات وهي إحدى الشركات التابعة والمملوكة بالكامل من قبل شركة المستقبل العالمية للاتصالات قد قامت بتوقيع عقد مع شركة اريكسون وتقدر قيمته الاجمالية بـ 2,02 مليون دولار، وذلك لصيانة ابراج ومواقع الاتصالات لشبكات الهواتف المتنقلة في الامارات العربية المتحدة، وذكرت الشركة ان مدة تنفيذ العقد هي 9 اشهر.

بنمو 8٪.. وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى 6,7٪ مقارنة بـ 15,4٪ في 2010

101,3 مليون دينار أرباح «التجاري» التشغيلية عن 2011 قبل المخصصات

علي العوضي

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية عن عام 2011 بلغت نحو 101,269 مليون دينار قبل خصم بند المخصصات وبزيادة نسبتها 8٪ (مقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 93,609 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2010)، وقد تم تحويل هذه الأرباح إلى المخصصات المكونة مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وهو ما ترتب عليه تسجيل أرباح صافية لمساهمي البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2011 مقدارها 0,810 مليون دينار.

وفي تعقيبه على النتائج المالية التي حققها البنك، قال رئيس مجلس الإدارة علي العوضي: «إن البنك التجاري الكويتي يتقدم بخطى ثابتة تجاه تنفيذ الإستراتيجية الموضوعة والتي تهدف في مجملها إلى تبوؤ البنك مركزا رياديا في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد، وليصبح ضمن أفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للشركات».

وأضاف قائلا: «ان مؤشرات الأداء تظهر قدرة البنك التجاري على العودة لتسجيل معدلات ربحية جيدة، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد نحو 91,6 مليون دينار بزيادة نسبتها 4٪ عن العام الماضي، كما ارتفع معدل الإيرادات التشغيلية بنسبة بلغت نحو 5٪»، مشيرا الى ان مجلس الإدارة ارتأى ضرورة حماية القاعدة الرأسمالية للبنك وحقوق المساهمين بتحويل جميع الأرباح التشغيلية إلى المخصصات مقابل محفظتي القروض والاستثمار خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة والتي يشوبها قدر كبير من عدم اليقين».

وأشار العوضي الى ان «التجاري» يسير في الاتجاه الصحيح ووفقا للإستراتيجية والخطط الموضوعة، والتي تهدف في مجملها إلى تعزيز المركز المالي للبنك وتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة وتحقيق أرباح من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك، مشيرا في هذا الصدد الى ان نسبة القروض غير المنتظمة انخفضت من 15,4٪ في نهاية عام 2010 لتصبح 6,7٪ من إجمالي القروض كما بنهاية عام 2011.

وأكد العوضي أن ضعف الإنفاق الحكومي وتراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية، وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على قيم الأصول، كانت جميعها بمنزلة عوامل ألقت بظلالها على وتيرة الأداء الاقتصادي والمالي في البلاد، لافتا إلى أن التحسن العام في البيئة الاقتصادية ومناخ العمل سينعكس إيجابا على مناخ الأعمال بصفة عامة والبنك التجاري الكويتي بصفة خاصة، مشيرا إلى المركز المالي القوي الذي يتمتع به البنك وصلابة ميزانياته العمومية، حيث يحتفظ البنك بمخصصات احترازية إضافية توفر له المزيد من الاطمئنان عند مباشرة أنشطة أعماله.

وشدد العوضي على مواصلة «التجاري» نجاحه في السيطرة على التكاليف خلال عام 2011، حيث انخفضت المصاريف التشغيلية بنسبة 5٪ مقارنة بعام 2010. حيث تعتبر الكفاءة التشغيلية احدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك التجاري الكويتي، حيث يستمر البنك في الاحتفاظ بواحدة من أدنى معدلات التكلفة إلى الإيرادات، والتي لم تتجاوز 22,03٪ خلال عام 2011.

على صعيد متصل، لفت العوضي الى انه، وكما بنهاية ديسمبر 2011، فقد بلغ حجم الموجودات الإجمالية للبنك نحو 3,714 مليارات دينار مقابل 3,623 مليارات دينار لعام 2010، وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 530,5 مليون دينار مقابل 465,9 مليون دينار لعام 2010، كما بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك في ديسمبر 2011 ما نسبته 18,58٪ مقابل نسبة مقدارها 19,96٪ لعام 2010، وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 12٪، وقد قام البنك أخيرا باتباع أفضل الممارسات الدولية عند احتساب معدل كفاية رأس المال، حيث لم يعد البنك يحتسب أسهمه المرهونة كضمانات مقابل التسهيلات كأحد مخففات المخاطر عند احتساب البنك لنسبة كفاية رأس المال، وهو ما ترتب عليه انخفاض طفيف في نسبة كفاية رأس المال لدى البنك.

ويستمر البنك في الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية توفرها نسبة كفاية رأس المال المرتفعة التي تزيد على ضعفي النسبة العالمية المقررة بموجب معايير «بازل 2».

وقال العوضي: «ان البنك التجاري الكويتي ينتهز هذه الفرصة ليتوجه بالشكر الجزيل الى عملائه الكرام على الثقة التي أولوها للبنك وعلى اختيارهم البنك التجاري الكويتي كمصدر لخدماتهم المصرفية، ومن فريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك على ما بذلوه من جهود كبيرة وتفان في عملهم، كما يقدم البنك الشكر لمساهميه على استمرار دعمهم وثقتهم التي أولونا إياها». وأكد في ختام تصريحه الصحافي أن «التجاري» مستمر في توفير مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول المالية المبتكرة التي تناسب احتياجات عملائه من الأفراد والشركات عبر شبكة فروعه الواسعة التي تغطي كل مناطق الكويت.

سيتم تسلم شحنة مطلع أبريل المقبل والثانية خلال النصف الأول والثالثة خلال النصف الثاني من الشهر

اللوغاني لـ «الأنباء»: الكويت تعاقدت لشراء 3 شحنات غاز طبيعي مسال بسعة 3,5 تريليونات وحدة حرارية للشحنة

جمال اللوغاني

كشف نائب العضو المنتدب للعمليات في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية جمال اللوغاني أن الكويت قامت بشراء 3 شحنات للغاز الطبيعي المسال سيتم تسلم واحدة مطلع شهر ابريل المقبل والثانية خلال النصف الاول من الشهر والثالثة في النصف الثاني من الشهر نفسه، موضحا أن حمولة كل شحنة تتراوح ما بين 2,8 و3,5 تريليون وحدة حرارية.

وقال اللوغاني في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الـ 3 شحنات ستستخدم لاستهلاك وزارة الكهرباء والماء من الغاز الطبيعي المسال خلال شهر ابريل، مشيرا الى أن الشحنة الاولى التي ستتسلمها الكويت في البداية ستستخدم من اجل إعداد مرافق الاستقبال وإعادة التبخير في مصفاة ميناء الأحمدي.

وبين اللوغاني انه تمهيدا واستعدادا لموسم الصيف المقبل واستيراد الغاز الطبيعي المسال لتغطية متطلبات وزارة الكهرباء والماء لموسم 2012، قامت مؤسسة البترول الكويتية ممثلة في قطاع التسويق العالمي بالتعاقد على هذه الشحنات في السوق الفوري، بالإضافة الى ما تم التعاقد عليه سابقا من قبل المؤسسة مع شركتي شل وقيتول في عقود طويلة الأمد.

وعن الشركات التي تعاقدت معها مؤسسة البترول الكويتية لـ 3 شحنات، قال اللوغاني انه تم شراء شحنتين من شركة تجارة غاز كبرى وواحدة من شركة تجارية عالمية متخصصة في تصدير الغاز الطبيعي المسال، مبينا أن قطاع التسويق العالمي حصل على أقل الأسعار العالمية فيما هو سائد حاليا في شراء هذه الشحنات.

وحول إمكانية احتياج الكويت الى استيراد شحنات أخرى للعام الحالي، قال اللوغاني ان قطاع التسويق العالمي يقوم بمتابعة ومراجعة الإنتاج المحلي من الغاز ومقارنته بالاستهلاك المحلي من أجل تحديد احتياجات الدولة لاستيراد شحنات أخرى في ضوء تطورات السوق والبدائل المتاحة للطاقة.

وأوضح ان قطاع التسويق العالمي يملك مرونة في العقود الموقعة، حيث تسمح لمؤسسة البترول الكويتية بشراء كميات إضافية من الغاز بالإضافة الى قدرة المؤسسة في الشراء من السوق الفوري.

وذكر اللوغاني أن زيادة انتاج الكويت من النفط الخام أدت الى ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب خلال السنة الماضية، وهو ما أدى الى عدم لجوء قطاع التسويق العالمي إلى استيراد شحنات إضافية، بالإضافة الى دخول فصل الشتاء مبكرا، حيث بدأت درجات الحرارة في الانخفاض ابتداء من شهر أكتوبر الماضي.

تجدر الإشارة الى أن مؤسسة البترول الكويتية وقعت العام قبل الماضي اتفاقا مع شركتي رويال دتش شل وقيتول لإمداد الكويت بالغاز الطبيعي المسال في الفترة من 2010 الى 2013، علما أن الغاز الطبيعي المسال يضخ من السفن على طريقته السائلة ثم يحول داخل منشأة التبخير العائمة الى الحالة الغازية ومن ثم استعدادا لضخه الى شبكة الغاز المحلية لتوزيعه على محطات الكهرباء والماء.

● أحمد مغربي

الشريك الإستراتيجي لبنك الكويت الوطني في قطر

573 مليون ريال قطري أرباح «قطر الدولي» في 2011 بنمو 25٪

جورج نصرة

حقق بنك قطر الدولي، الشريك الاستراتيجي لبنك الكويت الوطني في قطر، أرباحا صافية قياسية بلغت 573 مليون ريال قطري عن عام 2011 مقارنة بأرباح قدرها 458 مليون ريال عن عام 2010 مسجلا نموا قياسيا بلغ 25٪. وبذلك سجل بنك قطر الدولي ثاني أعلى معدلات نمو أرباح على مستوى جميع المصارف العاملة في قطر.

وشمل النمو جميع قطاعات أعمال بنك قطر الدولي، حيث زاد حجم ودائع العملاء إلى 19,4 مليار ريال، بنمو قدره 22٪ مقارنة بالعام الماضي، وارتفعت محفظة قروض العملاء إلى 16,7 مليار ريال، بزيادة سنوية قدرها 9٪. كما بلغت إيرادات البنك من العمليات غير المرتبطة بالفائدة 233 مليون ريال، بنمو نسبته 32٪ مقارنة بعام 2010.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لبنك قطر الدولي جورج نصرة: «استطاع البنك خلال عام 2011 تحقيق نتائج قوية على مستوى جميع العمليات والنشاطات الرئيسية بالتزامن مع محافظة البنك على مستوى أداء قوي لمحفظة القروض والاستثمارات، واستمرت شراكتنا مع بنك الكويت الوطني في تعزيز نجاحات IBQ مع مضيه قدما في تحقيق النمو في صافي الأرباح وإجمالي الأصول بمعدل سنوي بلغ 48٪ و45٪ على التوالي، وذلك منذ تأسيس هذه الشراكة عام 2004».

وأضاف نصرة قائلا: «بالإضافة إلى الأداء المالي القوي الذي سجله بنك قطر الدولي خلال عام 2011، فإننا فخورون بحصوله على العديد من الجوائز المرموقة، ومنها جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في قطر من قبل «أريبيان بزنس»، وجائزة أفضل خدمة عملاء من جوائز «بانكر ميدل إيست» للعام الرابع على التوالي، مما يعكس المكانة الرائدة التي يتمتع بها البنك على مستوى القطاع المصرفي في قطر».

واختتم نصرة بالقول: «نتطلع قدما نحو تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات خلال عام 2012، من خلال تركيزنا المستمر على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة تلبي متطلبات عملائنا على جميع المستويات، وتضمن لهم تجربة مصرفية تنسجم مع أفضل معايير الجودة العالمية».

وفي إطار استراتيجيته الرامية إلى توسعة نطاق شبكة فروعه وخدماته المصرفية، افتتح بنك قطر الدولي مؤخرا أحدث فروعه في مركز «لاجونا مول» التجاري في منطقة الخليج. وكان البنك أيضا من أول البنوك القطرية التي حرصت على تطبيق توجيهات مصرف قطر المركزي بإغلاق نوافذ الخدمات المصرفية الإسلامية.

توقعات بانتهاء إجراءات تخصيص البورصة في مايو المقبل

توقعت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن تنتهي إجراءات تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية مع حلول شهر مايو المقبل، لافتة إلى أن هناك اتفاقا بين جميع الأطراف المعنية على الإسراع في الإجراءات للانتهاء منها في أسرع وقت ممكن بعد أن كان محددا لها 31 مارس 2012، وهو الموعد الذي لم يعد ممكنا بسبب العراقيل التي حالت دون البدء في خطوات التخصيص وفقا لما كان مقررا سلفا.

وأشارت المصادر إلى أن فريق HSBC بدأ بالفعل بالاطلاع على كل المستندات الخاصة بأصول البورصة الكويتية منذ إنشائها تمهيدا لتقييمها.

وكشفت المصادر أن فريق العمل الذي يضم رئيس لجنة التخصيص عبدالله القبندي والذي يتردد على البورصة بشكل متكرر في هذه الآونة، يعكف على الاجتماع مع المختصين بالبورصة عن أمور التداول والأنظمة المعمول بها حاليا في إطار تكوين صورة متكاملة عن كيفية العمل في المرحلة المقبلة لإنجاز ملف التخصيص في أسرع وقت ممكن.

● شريف حمدي

لا تجديد لعقود الآجل والبيوع المستقبلية في المرحلة الثانية من ناسداك

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن عقود الآجل والبيوع المستقبلية لن يكون فيها تجديد وفقا لرغبة طرفي العلاقة وهما الشركة مقدمة الخدمة (صانع السوق) والعميل كما هو معمول به حاليا، مشيرة الى ان هذه الخطوة ستنفذ في المرحلة الثانية من نظام ناسداك اومكس المعروفة باسم Phase 2.

ولفتت المصادر الى ان المرحلة الأولى من نظام التداول الجديد المزمع تطبيقه في 22 ابريل المقبل لن تشهد تغييرا في الإجراءات المتبعة حالية وهي تجديد العقود حسب رغبة الطرفين.

وأوضحت أن العقود ستكون عبارة عن سداد الدفعة الأولى من العقد، على أن يتم سداد الدفعة الثانية والأخيرة بانتهاء مدة العقد حسب مدته سواء 3 أشهر أو 6 أشهر أو 9 أشهر أو سنة.

● شريف حمدي

144 مليون دينار إجمالي موجودات الشركة

الميلم: 1,6 مليون دينار أرباح «النخيل المتحدة العقارية» التابعة لـ «بيتك»

عصام الميلم

قال رئيس مجلس ادارة شركة النخيل المتحدة العقارية التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) عصام مساعد الميلم ان الشركة حققت ارباحا للسنة المالية المنتهية في 31 اكتوبر الماضي بلغت 1,6 مليون دينار، فيما بلغ اجمالي الموجودات 144 مليون دينار، ونجحت الشركة في تنفيذ مجموعة من الخطط بهدف التركيز على الجانب التشغيلي والمتخصص وتنويع مصادر الايرادات من الخدمات العقارية التي تقدم للغير، عبر منتجات الاستصناع وادارة المشاريع وادارة الاصول، وتعظيم عنصر المخاطر مقارنة بالعائد.

وأضاف الميلم في تصريح صحافي عقب اجتماع الجمعية العمومية للشركة مؤخرا ان «النخيل العقارية نجحت بفضل الله في الوفاء بالتزاماتها المالية، وتخطي الكثير من المصاعب المترتبة على الازمة المالية التي تؤثر على الاسواق اقليميا ومحليا، بالتركيز على الاداء التشغيلي، وانشاء مراكز ربحية وتفعيل دور الاستثمارات العقارية المدرة للدخل، مع التخارج من استثمارات اخرى بأرباح مجزية، مبينا ان الشركة تخارجت من اراض كانت تملكها في مكة المكرمة والظهران بالمملكة العربية السعودية، محققة ارباحا بنسبة 2٪ و91٪ على التوالي.

وشدد على ان اغلب اصول الشركة بالكويت عبارة عن عقارات استثمارية ذات ايجارات جيدة، وقد تم تشغيل وتسويق مشروع حي «أكنان» السكني بمنطقة السالمية المملوك للشركة والمتميز بموقعه الاستراتيجي على شارع عمرو بن العاص القريب من المنطقة التجارية، ويضم ابراجا سكنية بارتفاع 19 دورا، ونماذج مختلفة من الشقق السكنية ذات المساحات الواسعة، بالاضافة الى مبنى النادي الصحي وبرج العيادات الطبية والمحلات التجارية بالواجهة الرئيسية للمشروع، مبينا ان هذا المشروع حقق نموا في الايرادات، وبلغت نسبة الاشغال الحالية 88٪.

وأكد الميلم حرص شركة الشركة النخيل على زيادة ايراداتها خلال العام الحالي 2012 واستمرار سياستها التوسعية، لاقتناص الفرص الاستثمارية المناسبة في السوق المحلي والاسواق الخارجية مثل: المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بالاضافة الى التواجد في السوقين الاميركي والبريطاني، والتركيز على العوائد التشغيلية والاستثمار العقاري بمختلف انواعه.

«بوبيان»: 3 مليارات دولار نمو سوق التأمين التكافلي حول العالم

قال بنك بوبيان في تقرير خاص حول سوق التأمين التكافلي حول العالم ان هذه الصناعة حققت نموا قدره 3 مليارات دولار تقريبا في 2011 بزيادة 32٪ عن 2010 استنادا إلى آخر الأرقام والإحصائيات.

وأشار «بوبيان» إلى أن هذا النمو أتى على الرغم مما واجهته تلك الصناعة وأسواقها النامية من صعوبات في 2011 مرده إلى الظروف الجيوسياسية وعدم الاستقرار الذي ألم بعدد من بلدان المنطقة، مما زاد من صعوبات الأعوام السابقة التي نتجت عن الأزمة المالية العالمية في 2008 وهو ما أدى إلى تهدئة وتيرة النمو المتسارع التي كان عليها حجم أعمال التأمين التكافلي.

وأكد «بوبيان» على الدور البارز الذي لعبته دول منطقة الخليج والشرق الأوسط في تطور صناعة التأمين الإسلامي العالمية بجانب دول جنوب شرق آسيا وبالذات ماليزيا التي كانت ومازالت هي اللاعب الأول في هذه الصناعة بتلك المنطقة من العالم.

وقد أشارت العديد من التقديرات إلى أن صناعة التأمين الإسلامي قد تصل إلى أكثر من 25 مليار دولار بحلول عام 2015 إذا ما استمرت وتيرة النمو على هذا النحو، بل إن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك فيتوقع أن يصل حجم صناعة التأمين الإسلامي إلى أكثر من 30 مليار دولار بنهاية 2015.

وتستند هذه التوقعات إلى العديد من العوامل أهمها التباين الحاد بين عدد المسلمين حول العالم في مقابل حجم صناعة التمويل الإسلامي، فبينما يمثل المسلمون حوالي 24٪ من سكان العالم نجد أن صناعة التأمين الإسلامي تمثل 1٪ فقط من حجم سوق التأمين العالمي، بالإضافة إلى ما تشهده هذه الصناعة من تطوير مستمر، سواء على مستوى التنظيمات والتشريعات في البلدان الإسلامية أو على مستوى الابتكار في المنتجات التي تمكنها من المنافسة والاستحواذ على حصص مؤثرة من الأسواق التي تعمل بها وبخاصة أسواق التجزئة فضلا عن القطاع التجاري.

وأما على مستوى التأمين الإسلامي غير العائلي أو التجاري فيتوقع أن ينمو بوتيرة متوازية مع النمو الحاصل في صناعة التمويل الإسلامي بوجه عام.

وتحظى دول مجلس التعاون الخليجي بنصيب الأسد من حصة صناعة التأمين التكافلي العالمية بنسبة 70٪ من إجمالي هذه الصناعة في العالم تليها منطقة جنوب شرق آسيا بحصة تقدر بنحو 21٪ يتركز معظمها في ماليزيا تحديدا ثم تأتي بقية دول العالم بحصة تقدر بـ 9٪ موزعة على بقية دول العالم.

وتستحوذ المملكة العربية السعودية على حوالي 80٪ من حصة دول مجلس التعاون الخليجي ثم الإمارات العربية المتحدة 13٪، قطر 3٪ ثم 2٪ لكل من الكويت والبحرين كل على حدة وفقا لتقرير التأمين التكافلي الدولي الصادر عام 2009 وهو آخر تقرير يمكن الاعتماد عليه في هذا الإطار.

ويرى كثير من المراقبين أن هذه النسب قابلة للزيادة في المستقبل القريب استنادا إلى ما تشهده دول المنطقة من نمو اقتصادي شامل بالإضافة إلى نمو عدد وحجم أعمال المؤسسات المالية الإسلامية على وجه الخصوص، مما يشجع على قيام شركات تأمين إسلامي مستقبلا سواء بالتأسيس أو تحول بعض الكيانات التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مدفوعة بطلب متزايد على منتجات التأمين الإسلامي بأسواق المنطقة.

كما رصد تقرير بنك بوبيان مجموعة من المعوقات التي تعترض نمو صناعة التأمين التكافلي إقليميا ودوليا على حد سواء، يتعلق بعضها بالقوانين والتشريعات المنظمة لهذه الصناعة وبعضها الآخر يتعلق بمشكلات استثمار وتنمية فوائض الأموال المكتتب فيها من قبل حاملي الوثائق وارتفاع مخاطر تلك الاستثمارات التي تتركز في معظمها في استثمارات عالية المخاطر كالأسهم والعقارات، وهو أمر متعلق ببنية الصناعة ذاتها ولابد من إيجاد حلول وآليات شرعية وسريعة للحفاظ على معدلات النمو في هذه الصناعة المهمة لتمكينها من مواكبة عمليات النمو والتطوير المتسارع الخطى في بلدان منطقة الخليج على وجه الخصوص.